



الأوضاع الأمنية في مناقشات مجلس النواب العراقي ٢٠١٠-٢٠٠٦

أ.د. اياد ناظم جاسم حمادي العلواني
جامعة الانبار / كلية الآداب / قسم التاريخ
art.eyadprince76@uoanbar.edu.iq

م.م. مروة حسين علي علوان الجنابي
المديرية العامة لتربية الانبار
mar22a4010@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: العراق بعد الاحتلال، استقرار الحكومة، العنف الطائفي، التحديات السياسية، الحوار الوطني.

كيفية اقتباس البحث

الجنابي، مروة حسين علي علوان ، اياد ناظم جاسم حمادي العلواني ، الأوضاع الأمنية في مناقشات مجلس النواب العراقي ٢٠١٠-٢٠٠٦، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

The Security Situation in the Discussions of the Iraqi Council of Representatives 2006–2010

Asst. Lecturer Marwa
Hussein Ali Alwan Al-Janabi

Prof. Dr. Iyad Nazim Jassim
Hammadi Al-Alwani

Keywords : Post-Occupation Iraq, Government Stability, Sectarian Violence, Political Challenges, National Dialogue

How To Cite This Article

Al-Janabi, Marwa Hussein Ali Alwan , Iyad Nazim Jassim Hammadi Al-Alwani , The Security Situation in the Discussions of the Iraqi Council of Representatives 2006–2010, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026, Volume:16, Issue 10.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

After his government received confidence on May 20, 2006, Iraqi Prime Minister Nouri al-Maliki announced that its priorities were security, combating corruption, and providing public services. The government launched the National Reconciliation and National Dialogue project to promote national unity and contain sectarian strife. The initiative faced challenges due to sectarian violence and the exclusion of certain political groups and outlawed factions, and the government also encountered obstacles from the withdrawal of some political blocs and increasing divisions. The Council of Representatives played a supervisory role through hearings and discussions with the government to monitor the implementation of security policies and national initiatives, providing recommendations to support stability. Nonetheless, security challenges, partisan conflicts, and external interventions limited the achievement of security and stability objectives during the period 2006–2008, reflecting

the complexities of the political and security landscape in the post-occupation era.

الملخص

أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بعد نيل حكومته الثقة في ٢٠ أيار ٢٠٠٦ أن أولوياتها تتمثل في الأمن، محاربة الفساد، وتقديم الخدمات، وأطلقت الحكومة مشروع المصالحة الوطنية والحوار الوطني لتعزيز الوحدة الوطنية واحتواء الفتنة الطائفية، واجه المشروع صعوبات بسبب العنف الطائفي واستبعاد بعض الجماعات السياسية والخارج عن القانون، كما اصطدمت الحكومة بانسحاب بعض الكتل وتصاعد الانقسامات، أدى مجلس النواب دوراً رقابياً من خلال استضافات ومناقشات مع الحكومة لمتابعة تنفيذ السياسات الأمنية والمبادرات الوطنية، وقدم توصيات لدعم الاستقرار، إلا أن التحديات الأمنية والصراعات الحزبية والتدخلات الخارجية حدثت من تحقيق أهداف الأمن والاستقرار خلال المدة ٢٠٠٦-٢٠١٠، مما يعكس تعقيدات المشهد السياسي والأمني في مرحلة ما بعد الاحتلال.

المقدمة

يهدف البحث إلى دراسة الأوضاع الأمنية والمبادرات الوطنية في العراق خلال المدة ٢٠٠٦-٢٠١٠، مع التركيز على دور مجلس النواب العراقي في الرقابة على الحكومة الوطنية. تأتي أهمية البحث من كونه يعالج مرحلة حاسمة في تاريخ العراق بعد الاحتلال، إذ تداخلت التحديات الأمنية والطائفية والسياسية، ما أثر بشكل مباشر على استقرار الدولة ووحدة المجتمع، وقد تم اختيار الموضوع لسد ثغرة في الدراسات السابقة التي تناولت الأحداث السياسية والأمنية بشكل عام، والتي لم تركز على دور السلطة التشريعية ومساهمتها في دعم الأمن والمصالحة الوطنية، الجديد الذي يقدمه البحث هو تحليل تفصيلي لدور مجلس النواب العراقي في متابعة الخطط الحكومية، استضافاته للوزراء وكبار المسؤولين، وتقييم تأثير توصياته على تنفيذ السياسات، بما يوفر رؤية شاملة للمسار التشريعي والأمني خلال تلك المدة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، مع مراجعة الوثائق الرسمية لمجلس النواب، خطابات وإعلانات الحكومة، ومواد دراسات سابقة ذات صلة، وتم تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين: مشروع المصالحة الوطنية والحوار الوطني ضمن أولويات الحكومة العراقية وانعكاساتها على السياسة الأمنية، ودور مجلس النواب والتحديات الأمنية والسياسية، ما يسهل تتبع الأحداث وفهم ديناميكيات العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال.



المبحث الأول: مشروع المصالحة الوطنية والحوار الوطني ضمن أولويات الحكومة العراقية

وانعكاساتها على السياسة الأمنية ٢٠١٠-٢٠٠٦

اعلن رئيس الوزراء نوري المالكي (٢٠٠٦-٢٠١٠)^(١) بعد منح حكومته الثقة من البرلمان في ٢٠ أيار ٢٠٠٦ بان اهم الملفات التي باشرت بها حكومته هي ملفات الامن ومحاربة الفساد وتقديم الخدمات لكافة أبناء الشعب العراقي، الا انه أشار الى التحديات الكبيرة التي واجهت حكومته الجديدة جاء في مقدمتها التحدي الأمني ومحاربة الإرهاب، اما التحدي الثاني هو الفساد، فضلاً عن العمل على توفير كافة المستلزمات التي تليق بأبناء الشعب العراقي مؤكداً "ان حكومته لم تشكل الا بالحوارات المكلفة والمطولة بين الكتل البرلمانية ولم تأتي بخلفيات طائفية" وشدد على ان تلك الحكومة ستكون ضعيفة امام التحديات من دون اصطفاف الشعب لاسيما بعد ان نالت ثقة مجلس النواب^(٢).

مارس مجلس النواب العراقي دوره الرقابي تجاه سياسة حكومة نوري المالكي الأمنية، استناداً الى المادة ٦١/ثانياً من الدستور التي منحت السلطة التشريعية حق مراقبة السلطة التنفيذية بكافة الوسائل، سواء كانت رقابة سابقة للأداء (مثل طلب الوثائق والزيارات البرلمانية) أم لاحقاً له (كالاستجواب أو سحب الثقة)، كونها أدوات لمساءلة المسؤول التنفيذي وفرض الجزاء عليه^(٣)، بناءً على ذلك اجري مجلس النواب العراقي اول استضافة سياسية خلال الدورة الانتخابية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠) مع رئيس الوزراء نوري المالكي ووزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية اكرم الحكيم في ٢٥ حزيران ٢٠٠٦، لمناقشة اعلان مشروع المصالحة والحوار الوطني، الذي أعلنته الحكومة العراقية بعد ظهور الانقسامات في العراق، ومن اجل احتواء الفتنة الطائفية وتكريس الوحدة الوطنية والحوار البناء بين أبناء الشعب، طرحت الحكومة ذلك المشروع سعياً لمعالجة الآثار التي خلفتها العمليات الإرهابية والفساد الإداري والمساواة بين جميع العراقيين في الحقوق والواجبات، دون تمييز على أسس عرقية او مذهبية او سياسية^(٤)، تضمن المشروع ركنين أساسيين الأول: الآليات التي تكوّن منها مشروع المصالحة (الهيئة الوطنية لمشروع المصالحة والحوار الوطني) التي ضمت ممثلين عن السلطات الثلاث ووزير الدولة للحوار الوطني وممثلين عن القوائم البرلمانية والقوى السياسية والشخصيات المستقلة، وعقد المؤتمرات لمختلف شرائح المجتمع العراقي من علماء الدين ورؤساء العشائر وقوى سياسية فاعلة ومؤسسات المجتمع المدني لدعم المصالحة الوطنية، أما الركن الثاني من مبادرة المصالحة الوطنية فتكوّن من ٢٤ مادة سميت (بالمبادئ والسياسات المطلوبة) أهمها: اعتماد الحوار الوطني والشرعية الدستورية والقانونية لحلّ مشاكل البلاد، واتخاذ القوى السياسية المشاركة في الحكومة موقفاً رافضاً وصريحاً

من الإرهابيين والصداميين، وإعادة النظر في هيئة اجتثاث البعث، وإصدار عفو عن المعتقلين الذين لم تثبت إدانتهم، واتخاذ إجراءات سريعة لاسيما في المناطق الساخنة، والعمل الجاد والسريع على بناء القوات المسلحة على أسس مهنية ووطنية، والبدء في حملة لإعمار البلاد^(٥). أعلنت السلطات الثلاث في العراق وبالاتفاق على تشكيل الهيئة العليا للحوار والمصالحة الوطنية، برئاسة اكرم الحكيم وزير الدولة لشؤون الحوار الوطني وعضوية ٣٠ عضواً، لعقد اللقاءات مع القوى السياسية المشتركة في داخل الحكومة او خارجها، والعمل على عقد المؤتمرات لمنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن المؤتمرات الدينية والسياسية والعشائرية وغيرها، كما اشار وزير الدولة لشؤون المصالحة اكرم الحكيم من خلال الجلسة المنعقدة في ٢٥ حزيران ٢٠٠٦ عن ان الحكومة العراقية بتلك المبادرة اكدت على البدء بمرحلة سياسية جديدة، ووجود خطوات لبدء حملة لتخفيف عما عانى منه الشعب من مشكلات حياتية والتي ادت جميعها الى منظومة تحركها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبالتالي تنتج مرحلة سياسية متطورة، واكد ان تلك المبادرة هي مشروع الوفاق الوطني وهي مفتوحة لجميع الطاقات التي تكون في جميع محافظات العراق^(٦).

اعلن رئيس الوزراء نوري المالكي من خلال استضافته في ١٢ تموز ٢٠٠٦ بان تشكيل الهيئة الوطنية للمصالحة مثلت مختلف المكونات وقوائم المشاركة في العملية السياسية، فضلاً عن عقدها عدة مؤتمرات لمختلف شرائح المجتمع لاسيما المجتمع المدني والعشائري والقوى السياسية وعلماء الدين من اجل اصدار فتاوى تدعم المصالحة الوطنية^(٧)، عقدت الهيئة مؤتمرها الأول بحضور عدد كبير من شيوخ ووجهاء العشائر العراقية، وعدد من السياسيين والبرلمانيين من اجل الاتفاق على ميثاق قضى بالمحافظة على الوحدة ونبذ الطائفية، والاقتتال والتهجير القسري، أي الاتفاق على ميثاق شرف للتصدي للإرهاب، واكد رئيس الوزراء نوري المالكي من خلاله على دور العشائر في بناء العراق ومواجهة العنف مؤكداً على أهمية الحوار الجدي بدل التحارب بقوله "ان تحرير الوطن من أي نفوذ اجنبي لا يمكن ان يكون دون وحدة اجماع وطني"، كما عقدت الهيئة العليا للحوار والمصالحة الوطنية المؤتمر الثاني في ١٦ أيلول تمثل لمنظمات المجتمع المدني وبمشاركة عدد كبير من الشخصيات العراقية، دعت من خلاله على الوحدة الوطنية ونبذ العنف والإرهاب^(٨).

اجرى مجلس النواب عدة نقاشات حول ذلك المشروع ورحب الجميع بتلك المبادرة الجيدة الا انهم ابدوا ملاحظاتهم وتوصياتهم منها: ان الموضوع لا يلبي كل متطلبات شرائح الشعب العراقي، من الواجب ان تكون الصراحة هي من شروط المصالحة فلا يجوز التغاضي عن

التراكمات التي خلفها الاحتلال الأمريكي، في حين رأى البعض الآخر ان الفكرة ستكون مجرد مؤتمرات ولا يمكن تطبيقها، فضلاً عن ذلك رأوا ان مشروع المصالحة الوطنية كان فرصة جديدة لمن لم يشترك في العملية السياسية والانتخابات خلال المراحل السابقة فهي فرصة لتغيير الموقف والرجوع للعمل جنباً الى جنب بين جميع مكونات المجتمع العراقي، وفي نهاية الجلسة قرر صفاء الصافي وزير الدولة لشؤون مجلس النواب بالأخذ بتلك الملاحظات بنظر الاعتبار لاسيما وان بعضها كانت انتقادات تصويبية^(٩)، كما حصلت تلك السياسة على تأييد ودعم من جبهة التوافق العراقية، اذ عدت خطوة أولى لتحقيق الامن والاستقرار في العراق، ومبادرة سياسية لتثبيت الوحدة الوطنية، كما حظيت تلك الخطة قبولا واسعا من قبل غالبية الكتل البرلمانية، من اجل التخلص من المعاناة التي عاشها الشعب العراقي^(١٠).

عند استضافة رئيس الوزراء نوري المالكي تحت قبة المجلس في ١٢ تموز ٢٠٠٧ جرت مناقشة التطورات الأمنية ونتائج زيارته لبعض دول الخليج العربي، اذ اكد على ان الهجمة الإرهابية ازدادت بعد اعلان مشروع المصالحة الوطنية، وان في مخططاتها احتلال بعض مناطق العاصمة بغداد ولكنها فشلت ليقظة وامكانية الأجهزة الأمنية على احباط تلك المحاولات، كما أشار من خلال استضافته الى ان الهيئة الوطنية للمصالحة الوطنية شكلت برئاسة وزير الدولة لشؤون الحوار الوطني ومثلت مختلف المكونات والقوائم المشاركة في العملية السياسية، وشكلت الهيئة برنامج عملي هو تشكيل لجان محلية في المحافظات تعمل بدور مصالحة واعلام ونشاط وتنقيف في مختلف المجالات ولديها برنامج متعلق بحملة عبر الفضائيات وعبر الصحف والتلفزيون فضلاً عن برنامج عقد المؤتمرات لمختلف شرائح المجتمع العراقي لاسيما المجتمع المدني والعشائري والقوى السياسية وعلماء الدين^(١١).

بينما اكدت جبهة الائتلاف العراقي الموحد ان الإرهاب هو الوسيلة التي راهنت عليها بعض القوى السياسية لفرض واقع سياسي معين، والعودة لواقع اخر تجاوزه العراقيون، فضلاً عن ان الائتلاف تابع باهتمام الجرائم التي ارتكبت على الهوية واستهدفت اتباع اهل البيت التي أدت بحياة الالاف من النساء والرجال والأطفال وعلماء وكوادر وأساتذة جامعات، الى جانب مضاعفة جهود الجبهة لاسيما بعد الهجمات الإرهابية التي طالت مناطق متفرقة من بغداد وبعض المحافظات الأخرى، والتي راح ضحيتها اعداد بشرية وخسائر مادية كبير في الممتلكات، في الوقت الذي تزامن مع صمت الجهات المعنية، كما اشارت الجبهة بان بعض القوى السياسية على الرغم دخولها العملية الانتخابية الا انها مستمرة على تبني التبرير لذلك العنف فيما وصفها بإعمال المجاهدين او المقاومة، الامر الذي دفع قيادة الائتلاف بتشكيل لجنة لمتابعة ذلك الملف

والوقوف على حيثياته وابعاده وتداعياته الخطيرة، من اجل بناء عراق جديد قائم على مبادئ العدل والانصاف واعتماد الاليات الديمقراطية^(١٢).

أشار النائب هادي العامري خلال الجلسة المنعقدة في ١١ تموز ٢٠٠٦ الى ان العراق شهد هجمة إرهابية شرسة لاسيما بعد مبادرة رئيس الوزراء هدفها تعطيل المصالحة الوطنية وافشال الحكومة، وتعطيل العملية السياسية، الامر الذي دفع الحكومة العراقية الى اتباع خطة امنية لضبط الأوضاع في العاصمة لاسيما بعد كثرة السيارات المفخخة والاغتيالات والخطف والقتل، وان الحكومة عدت خطة اطلقت عليها (الى الامام معاً) قائمة على استيعاب العمليات أولاً، ثم منع ردود الأفعال الحاصلة بعد العمليات ثانياً، وجرت مناقشته خلال الجلسة المنعقدة في ١١ تموز ٢٠٠٦^(١٣)، ومن اجل دعم المجلس للمصالحة اعلن عن تشكيل لجنة مؤقتة عرفت باسم (لجنة المصالحة الوطنية) في ٢٢ تموز ٢٠٠٧ برئاسة النائب وثاب شاكر، وعضوية كلا من النواب (ملحان المكوتر، قيس العامري، الاء الطلاني، كاميليا باري، عبدالباري زبياري، فوزي اكرم، خيرالله البصري، عبدالكريم النقيب) من اجل إنجاح المشروع، اذ قدم أعضاءها آلية عمل اللجنة داخل المجلس مع الجهات الحكومية وغير الحكومية، وكيفية تفعيل دورها وتقسيم المهام بينها^(١٤)، بيد ان تلك العمليات لم تسيطر على الأوضاع الأمنية لاسيما في ظل تردي الخدمات وانتشار الفساد الإداري وتفشي الطائفية وازدياد اعمال القتل والاغتيالات على الهوية والاختطاف^(١٥)، وحمل رئيس الوزراء نوري المالكي في ١ أيلول جزء كبير من مسؤولية الانهيار الامني الى الجماعات الخارجة عن القانون، فضلاً عن اتساع رقعة القتل والعمليات الانتقامية الا ان المالكي وعد بوضع حد لتلك الظاهرة من خلال حل الجماعات الخارجة عن القانون ونزع أسلحتها^(١٦)، لكن ملف المصالحة الوطنية لم يحظ بالاستحقاق الكامل والمطلوب من قبل الولايات المتحدة الامريكية، اذ كان من المفترض عليها العمل مع الحكومة والمنظمات الغير حكومية العراقية، والدولية، والأمم المتحدة، من اجل وضع خطة لعملية المصالحة^(١٧)، بيد ان المؤشرات دلت على انها لم تحقق المستوى المطلوب بدورها وموقفها من المصالحة الوطنية، التي لم تتعدى سوى الزيارات والدعوات^(١٨)، لذا فان استمرار الازمات السياسية وعدم تحقيق المصالحة الوطنية ومقاطعة بعض الكتل السياسية والأحزاب للعملية السياسية، أدى لعدم الاستقرار السياسي وازدياد الانقسامات الطائفية وتصادم الخلافات لاسيما بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية، الامر الذي أدى الى تعطيل عدة قوانين هامة كان من الواجب إقرارها^(١٩).

نستنتج مما تقدم ان مشروع الحوار والمصالحة الوطنية والمؤتمرات التي عقدت لأجلها لم تلب كافة أهدافها والمطالب التي وضعت من اجلها ذلك لان اغلب الأحزاب والقوى السياسية عملت



على تقديم المصلحة الفرعية لمجموعة على حساب المصلحة الوطنية، فضلاً عن عدم التوافق السياسي بينها، الأمر الذي أدى إلى تعثر الحوار لاسيما وأن بعض القوى السياسية لديها قناعات كانت بمثابة ثوابت لها قبل دخولها في أي حوار وذلك يتعارض مع المصالحة الوطنية.

المبحث الثاني: دور مجلس النواب والتحديات الأمنية والسياسية

وقعت الكتلة السياسية في ٢ تشرين الأول ٢٠٠٦ المعاهدة التي هدفت إلى تطبيع الأوضاع في بغداد والتخلص من حالة الاحتقان الطائفي والسياسي ووقف نزف الدم واعتماد الحوار بدلاً عن العنف، وشكلت اللجنة المركزية للسلام والأمن من أجل متابعة الأوضاع الأمنية في بغداد، ولأق ذلك ترحيباً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أن تلك المعاهدة عدت خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح من أجل استقرار الأوضاع الأمنية، إذ شكلت تلك الأوضاع المحور الأساسي في العديد من المؤتمرات الدولية التي عقدت عام ٢٠٠٦، منها الاجتماع التاسع لوزراء خارجية دول الجوار، ومؤتمر الوفاق الوطني العراقي (٢٠).

شهد ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٦ التوقيع على (وثيقة مكة) التي دعت إليها منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ شارك فيها ٢٩ شخصاً من كبار رجال الدين من المكونين السني والشيوعي في العراق للتوقيع على الوثيقة في مكة والتي تألفت من ١٠ نقاط هدفها حقن دماء المسلمين في العراق، كما رحب رئيس المجلس محمود المشهدي^(٢١) بها وأكد على دعم المجلس للوثيقة لاسيما وأن مجلس النواب هو محور العملية السياسية في العراق، من أجل وقف نزيف الدم وتحريم الاقتتال، والدعوة لتعزيز الوحدة الوطنية والدينية، وعدّها خطوة نحو احتواء التوتر والاحتقان الطائفي، وتحقيق الاستقرار في البلاد داعياً جميع أبناء الشعب العراقي وقياداته السياسية والكتل النيابية في مجلس النواب إلى دعمه والالتزام ببشروطه وتوفير الأجواء المناسبة لنجاحه، الأمر الذي أدى إلى تأييد ودعم جميع الكتل البرلمانية لها من أجل تعزيز اللحمة بين العراقيين^(٢٢).

رحب رئيس المجلس محمود المشهدي بتلك الاتفاقية التي وقعت بين المرجعيات والقيادات الدينية العراقية الممثلة لجميع المذاهب والطوائف في العراق من خلال الجلسة المنعقدة في ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٦، لأجل وقف نزيف الدم وتحريم الاقتتال بين أتباع المذاهب وحرمة تكفير بعضهم لبعض والدعوة لتعزيز الوحدة الوطنية والدينية، ووصف محمود المشهدي الاتفاق بأنه خطوة هامة لاحتواء التوتر والاحتقان الطائفي وتحقيق الاستقرار في البلاد، داعياً جميع أبناء الشعب العراقي وقياداته السياسية والكتل النيابية في مجلس النواب إلى دعمه والالتزام ببشروطه وتوفير الأجواء المناسبة لنجاحه، فضلاً عن شكره لمنظمة المؤتمر الإسلامي والأمين العام

للمنظمة اكمال الدين احسان اوغلو لدعمه لتلك المبادرة، واثنى على جهوده ودوره في انضاج ونجاح الاتفاق، وأشاد محمود المشهداني برسالته الى بعثتها الى المنظمة بمساعي الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتعزيز الوحدة بين مختلف طوائف الشعب العراقي وحرصه على وحدة واستقرار البلاد(٢٣).

طالب رئيس الوزراء نوري المالكي من مجلس النواب العراقي عام ٢٠٠٦ بضرورة تنفيذ قانون مكافحة الإرهاب بحق الذين صنعوا مناخا للإرهاب "وحمل خلف العليان رئيس مجلس الحوار الحكومة مسؤولية التدهور الأمني"، وفي الوقت نفسه عد قائد القوات البرية الامريكية الخصومات الطائفية وعدم فاعلية بعض الوزارات سبباً في ذلك، الامر الذي دفع وزارة الداخلية الى اتباع خطة أمنية واسعة في بغداد لمواجهة موجة الإرهاب، كما صرح رئيس مجلس الحوار "ان تفاقم الإرهاب سببه ما تقوم به القوات الحكومية والجماعات الخارجة عن القانون التابعة لها من قتل وتدمير للعديد من الأبرياء الذين اسهموا في مراقبة الانتخابات وترحيل مئات العوائل العراقية من بعض المناطق ذات المكون السني"، وأضاف العليان متسائلاً "هل يحق لحكومة تريد الاستقرار والامن ان تفعل مثل ذلك بشعبها؟ وهل عندما نطالب الحكومة بحقوقنا يطلق علينا ارهابيون او ندعم الإرهاب"، كما أوضح العليان "ان بعض الجهات المغرضة دأبت على توجيه الاتهامات الباطلة ضد الرموز الوطنية من اجل ابعادهم عن الساحة واخلائها من قياداتها الرئيسية ترويجا للمد الطائفي"(٢٤).

اجرى مجلس النواب العراقي في ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٦ استضافة لرئيس الوزراء نوري المالكي ووزيري الدفاع والداخلية عبدالقادر العبيدي(٢٥) وجواد البولاني(٢٦) لمناقشة الملف الأمني والخطة الأمنية، ومن خلالها ارتأى رئيس الجلسة النائب الأول خالد العطية بان تكون الجلسة مغلقة لحساسية الموضوعات التي تداولها مع المستضافين، والتي اكد من خلالها رئيس الوزراء نوري المالكي على اتباع الحكومة خطة محكمة للسيطرة على الوضع الأمني المتدهور عن طريق اتباع أسلوب جديد في التعامل مع المجموعات الإرهابية، التي اثارت الفتنة الطائفية بين أبناء الشعب، فضلاً عن اشارته الى التحديات الأمنية التي واجهت الحكومة العراقية، مطالباً رئيس وأعضاء المجلس بدعم الحكومة في عملها ومساندتها، وطالب الابتعاد عن الخطابات الإعلامية التي اثارت الطائفية، فضلاً عن تشديده على ضرورة تطهير أجهزة الدولة الأمنية من العناصر الفاسدة، كما أوضح من خلال الجلسة الى إجراءات الحكومة الجديدة والتغيير الوزاري الذي يجري على أساس الاختيار الكفوء وليس على أساس الأحزاب، وطالب المجلس بالإسراع في تشكيل الهيئات المستقلة التي أشار اليها الدستور، وضرورة تشريع قانون مكافحة الإرهاب(٢٧).

اجرى رئيس الوزراء نوري المالكي يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول ٢٠٠٦ من خلال استضافته مؤتمراً للأحزاب والكيانات السياسية وهي جزء من خطة الحكومة، من اجل تحقيق المصالحة الوطنية، اذ حضر عدد كبير من الأحزاب السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، ولم يشهد المؤتمر حضوراً للأحزاب التي لها روابط مع حزب البعث المنحل، فضلاً عن أعضاء الكتلة الصدرية والقائمة العراقية وجبهة الحوار الوطني بشكل رسمي، واختتم المؤتمر ببيان تضمن عدة توصيات منها: إعادة ادماج قدامى افراد الجيش، وحل الجماعات الخارجة عن القانون، والتعجيل بانسحاب القوات المتعددة الجنسيات^(٢٨).

صرح رئيس الوزراء نوري المالكي في تشرين الثاني ٢٠٠٦ عن ٣ قضايا في برنامج حكومته من اجل احداث التطبيع المنشور في الحياة السياسية في العراق وكانت من اهم تلك القضايا هي وضع الحد للوضع الأمني المنفلت في العراق وبناء خطة بغداد، والعمل على اجراء المصالحة الوطنية، لاسيما بعدما تعالت الأصوات من اجل الخروج من مأزق الصراع السياسي^(٢٩)، وحل الميليشيات حسب القرار رقم ٩١ الذي أصدره بول بريمر (Paul Bremer)، اذ حظر الدستور العراقي في المادة ٩ تكوين الميليشيات العسكرية خارج اطار القوات المسلحة^(٣٠).

بعدما ادركت الولايات المتحدة الامريكية بعدم امكانية قواتها من فرض السيطرة على العراق، لكثرة الخسائر البشرية والمادية التي تكبدتها خلال الـ ٤ سنوات، الامر الي دفع جورج بوش الابن (George W. Bush) اتباع سياسة جديدة عرفت بنظرية (القيادة من الخلف) من خلال إقامة مؤتمر العهد الدولي الأول في شرم الشيخ بمصر والثاني في العاصمة السويدية، اذ عقد المؤتمر الأول في ٤ ايار ٢٠٠٧، سمي بـ(الشراكة الدولية والإقليمية حول العراق)، أي يعني الالتزامات المتبادلة بين العراق والمجتمع الدولي، بمشاركة ٤٩ دولة، فضلاً عن عدد كبير من رؤساء المنظمات الدولية والإقليمية، و ٣٦ وزير خارجية، وتم من خلاله التصويت على (وثيقة العهد الدولي) من اجل إحلال الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في العراق على مدى خمس سنوات أي خطة خمسية، وتعهدت الدول المشاركة فيها بخفض ديون العراق بقدر ٣٠ مليار دولار، واحترام سيادة العراق ووحدة أراضيه، ومنع ارسال الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود، وتسهيل دخول الاستثمارات لإعادة بناء البنى التحتية لكن بالمقابل التزام الحكومة العراقية بتفكيك ونزع سلاح الجماعات الخارجة عن القانون، واجراء مصالحة وطنية وعدم تهميش او اقضاء أي مكون، فضلاً عن التوزيع العادل للثروات بين جميع العراقيين، اما المؤتمر الثاني الذي أقيم في ستوكهولم في ٢٨ أيار ٢٠٠٨، شارك فيه ٥٠٠ شخصية مثلاً ٩٠ دولة و ١٠ منظمات دولية،

أبرزها البنك الدولي وصندوق الدعم المالي والدولي والبنك الإسلامي وغيرها، القى من خلاله رئيس الوزراء نوري المالكي ما حققته حكومته من إنجازات في كافة المجالات^(٣١).

استضاف مجلس النواب العراقي نائب رئيس الوزراء برهم صالح^(٣٢) في ١٥ نيسان ٢٠٠٧ من أجل مناقشة وثيقة مشروع العهد الدولي الذي وقعته الحكومة العراقية، إذ أشار برهم صالح الى إطلاق مشروع العهد الدولي الذي عقد في شرم الشيخ، فضلاً عن اجتماع لدول جوار العراق والأعضاء الدائمين في مجلس الامن والدول الصناعية الثمان الكبرى، أي ان المؤتمران ارتكزا حول كيفية دعم الأوضاع الاقتصادية والسياسية للعراق، وهي مبادرة أطلقها رئيس الوزراء نوري المالكي من أجل إقامة شراكة مع المجتمع الدولي بهدف وضع اطار عمل لتحقيق الرؤية الوطنية حول الاقتصاد العراقي وازدهاره والعمل على ان يكون العراق عضواً فاعلاً في المنظمات الدولية والإقليمية، ورحب أعضاء المجلس بتلك الوثيقة، لاسيما وانهم رأوا ان نهوض العراق لا يمكن دون المساعدة والعون الدوليين، ثم وجهوا عدة أسئلة بذلك الشأن لنائب الوزير منها هل تعني الوثيقة تدويل القضية العراقية فاذا كانت هكذا فهي تعد مسألة خطيرة تتعلق بالسيادة، فضلاً عن المساعدات الاقتصادية المشروطة اكدت الوقائع السياسية للدول التي دعمت من قبل المجتمع الدولي ان تؤثر على القرار السياسي فسيكون هناك نقص في السيادة، وما للالتزامات المترتبة على العراق اتجاه الوثيقة؟ وغيرها من الأسئلة الأخرى، وفي الوقت ذاته عدّ النائب وائل عبداللطيف ان تلك الوثيقة هي اصلاح كامل للدولة العراقية أي اصلاح العملية السياسية، واصلاح طريق الحكومة في المصالحة، هو معالجة لوضعية الفساد الاداري المستشري، اما الإصلاح الاقتصادي فهو متنوع، أجاب برهم صالح على كافة الأسئلة المطروحة خلال جلسة الاستضافة ان العهد مبني على شيء مهم جداً وهو في الاساس عهد وطني، وفيما يتعلق بالالتزام فان تلك الالتزامات مبنية على الرؤية العراقية الوطنية، ومن أجل احترام السيادة الوطنية أشار الى مطالبة دول الجوار التعامل الأمني مع العراق وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فضلاً عن الغاء الديون التي فرضت على العراق بسبب النظام السابق، وفيما يتعلق بتدويل القضية العراقية ذكر "نحن نريد من المجتمع الدولي ان لا يأتي بنا بما هو خارج ما متفق عليه عراقياً"، ثم طالب بمناقشة الموضوع في جلسات أخرى^(٣٣).

شكل التدهور الكبير الذي شهدته المناطق العراقية في الوضع الأمني على مستوى السيارات المفخخة والعبوات الناسفة او على مستوى الاغتيالات بالأسلحة الكاتمة او الهجمات الانتحارية، حتى أصبحت تلك من مظاهر ظروف الحياة اليومية، وتساعد اعمال العنف في بغداد، الامر الذي دفع الحكومة العراقية بوضع خطة لمعالجة ذلك عرفت بـ(خطة فرض القانون)^(٣٤)، وشملت

تلك الخطة توعية المواطنين بعملية احترام القانون ودعم السلم الاهلي^(٣٥)، اذ اجرى مجلس النواب استضافته لرئيس الوزراء نوري المالكي في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٧ لمناقشة خطة أمن بغداد (خطة فرض القانون) وهي كما اشار نوري المالكي أنّ اهداف الخطة هي ليست عسكرية فقط وإنما شملت أغطية سياسية وإعلامية وخدمية واقتصادية، واجتماع جميع الأجهزة الأمنية (الجيش والشرطة) في تنفيذها، مشيراً الى ان تغطية الخطة لابد من حضور خمس لجان وهي:

(٣٦)

- ١- لجنة سياسية هدفها تغطية العمليات بغطاء سياسي حتى لا تفسر وتفهم خطأ.
 - ٢- لجنة إعلام تؤكد على إعلام موحد يتحدث عن العمليات للمواطنين وللعالم.
 - ٣- لجنة للخدمات التي تتولى مهمة تطهير المناطق وتعمل على إعادة المواطنين المهجرين الى بيوتهم وتوفير الخدمات اللازمة لهم.
 - ٤- لجنة اقتصادية لتقديم الخدمات اللازمة للعمليات ولإعادة الإعمار في منطقة بغداد.
 - ٥- لجنة الجهد الشعبي من أجل حشد الجماهير واعطاء تلك الخطة بُعداً الوطني بعيداً عن الابعاد التي يرد أن تفسر به تلك العمليات.
- دعا رئيس الوزراء نوري المالكي من خلال جلسة الاستضافة المنعقدة في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٧ الى ضرورة دعم الحكومة لتنفيذ خطتها من اجل الوصول الى تحقيق الأهداف والغايات التي وضعت من اجلها، واكد نوري المالكي ان الخطة معتمدة على اسس قانونية منها قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٥) الذي أقرته الجمعية الوطنية السابقة وقانون (١١١) لسنة (١٩٦٩) المعدل من النظام السابق لذلك هي مغطاة من الناحية القانونية، كما أشار رئيس الوزراء الى ان تلك الخطة تكون عراقية في تنفيذها وقيادتها، ولم تكن موجهة ضد طائفة معينة بل ضد كل من يخرج عن القانون ويخالفه، وتستهدف نزع السلاح، فضلاً عن اشارته الى تقسيم بغداد الى ٩ مناطق تكون ادارتها مشتركة بين الجيش والشرطة، وبعد عدة مداخلات جرت بين أعضاء المجلس ورئيس الوزراء حظيت الخطة بتأييد سياسي برلماني وجرى التصويت بالأجماع على قرار دعم المبادئ العامة لخطة امن بغداد الأمنية بعد التوافق عليها من قبل جميع أعضاء الكتل السياسية^(٣٧).

بدأت الحكومة العراقية تنفيذ خطة بغداد في ١٣ شباط ٢٠٠٧ بعد القاء اللواء الركن وقائد عمليات خطة بغداد عبود كمبر بياناً اعلن فيه عن بدء تنفيذ الخطة، ويكون ذلك مقروناً بأغلاق المنافذ الحدودية مع كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية ايران الإسلامية خلال مدة ٧٢ ساعة، مع اعلان حظر التجوال في بغداد، وميز رئيس الوزراء نوري المالكي الخطة عن الجهود

السابقة بإبراز جانب السيطرة العراقية على العمليات الأمنية، بدعم ومساندة القوات الامريكية، من اجل مواجهة كافة الجماعات المسلحة، وتأكيد الجمع بين تدابير المصالحة والتدابير الاقتصادية^(٣٨).

لم يتمكن رئيس الوزراء نوري المالكي من تحقيق كافة اهداف حكومته واعترفت الولايات المتحدة الامريكية بفشل الخطة الأمنية التي اتبعت، في الوقت نفسه دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الى اعتماد خطط وتكتيكات جديدة بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة من خلال اجتماع رئيس الوزراء نوري المالكي بكبار مساعديه ومستشاريه السياسيين والعسكريين والامينين بمن فيهم السفير الأمريكي في العراق زلماي خليل زاد في الأول من اذار ٢٠٠٧، وان المصالحة الوطنية في الوقت الذي تتقدم فيه خطوة واحدة تتراجع خطوتين، وتدور في الاطار ذاته او حول نفسها، على الرغم من المؤتمرات التي عقدت منها مؤتمر العشائر ومؤتمر المجتمع المدني وقوى وفعاليات أخرى الا ان ذلك لم يقف او يضع حد للوضع الأمني المضطرب^(٣٩)، اذ كانت تلك الخطة بحاجة لدعم من خلال تفعيل العمل الاستخباراتي لدى الأجهزة الأمنية، لكي تصل الى بؤر المجموعات المسلحة والانتقال من وضع الدفاع الى الهجوم، وان ذلك بحاجة لإعادة بناء جسور الثقة بين أبناء الشعب والقوى الأمنية^(٤٠)، وقد انخفضت نسبة العنف الطائفي في العراق لاسيما بعدما اكدت دائرة الطب العدلي في بغداد عن انخفاض عدد الجثث المغدورة بعد انتشار القوات المسلحة بشكل مكثف، الى جانب القوات الامريكية^(٤١).

عانى الوضع السياسي في العراق من التدهور وعدم الاستقرار بسبب تباين مواقف الأحزاب، فضلا عن الطائفية حول مسألة تحقيق المصالحة الوطنية، وانسحاب الولايات المتحدة الامريكية من العراق حتى عام ٢٠١١، الامر الذي أدى الى انسحاب بعض الكتل السياسية من الحكومة، منها انسحاب جبهة التوافق احتجاجاً على فشل الحكومة بتحقيق مصالحها، اذ كان لذلك الانسحاب اثر كبير على الحكومة، فضلاً عن انسحاب وزراء القائمة العراقية برئاسة اياد علاوي احتجاجاً على ما وصفته بفشل الحكومة في تنفيذ برنامجها، وكذلك سحبت جبهة التوافق وزراءها الستة من الحكومة في أوائل آب ٢٠٠٧ بعد الاتهامات التي وجهت الى رئيس الوزراء نوري المالكي بعدم تلبية مطالبها، وذلك ما أدى الى الانقسام الطائفي في العراق الذي عرقل عملية اتخاذ القرار^(٤٢).

بعد تدهور الأوضاع الأمنية في محافظة كربلاء لاسيما بعد الزيارة الشعبانية عام ٢٠٠٧ ناقش مجلس النواب تلك الأوضاع من خلال جلسات متعددة^(٤٣)، قررت رئاسة المجلس في ٤ أيلول ٢٠٠٧ استضافة رئيس الوزراء نوري المالكي بسبب تلك الاحداث^(٤٤)، فضلاً عن تشكيل لجنة

نيابية للذهاب والاطلاع على ما جرى في المحافظة ورفع التقارير لرئاسة المجلس اذ شكلت تلك اللجنة كلاً من النواب (عبد الكريم العنزي، علي العلق، حيدر السويدي، تحسين الطائي، حسن الربيعي، عبد الكريم النقيب، حسم العزاوي، مثال الآلوسي، محسن السعدون، هناء تركي)^(٤٥)، وفي ١٠ أيلول ٢٠٠٧ جرت استضافة رئيس الوزراء نوري المالكي لإيضاح ما وصلت اليه العملية السياسية والمصالحة الوطنية والاعمار والأوضاع الأمنية واحداث الزيارة الشعبانية، اذ أشار من خلالها بعد طرح عدة أسئلة من قبل أعضاء المجلس الى ثمار المصالحة الوطنية أهمها الانفتاح والتعاون مع العشائر العراقية، كان لها اثر كبير في القضاء على المنظمات الإرهابية، فضلاً عن مساهمة مجالس الاسناد التي انبثقت عن المصالحة والتي أسهمت بتثبيت الاستقرار في عدة محافظات، ودورها في إعادة عملية البناء وتوفير المتطلبات الضرورية لأبناء المحافظات المتضررة، فضلاً عن عرضه لبيانات واحصائيات محدودة حول عدة قضايا مهمة بمجالس الاسناد^(٤٦)، ومن خلال جلسة الاستضافة عرض رئيس الوزراء نوري المالكي اهم إنجازات خطة فرض القانون للمدة (١٤ شباط لغاية ١٤ آب ٢٠٠٧)، مؤكداً ان الحكومة بذلت جهوداً كبيرة لتعزيز العملية السياسية بدعم القوى السياسية الفاعلة، كما أشار الى عدة محاور أخرى تمثلت في الكشف عن ملابس احداث كربلاء وحادثة (الزركة) في النجف في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٧ واجراء التحقيقات فيها وعرضها على رئاسة المجلس بعد اعلانها^(٤٧)، يبدو ان تلك الاستضافة لم تأتي بنتيجة بل كانت عبارة عن استفسارات فقط.

يتضح مما سبق أن حكومة نوري المالكي، على الرغم من الأزمات التي واجهتها نتيجة انسحاب أو تعليق مشاركة بعض الكتل السياسية مثل جبهة التوافق والقائمة العراقية والتيار الصدري، استطاعت أن تتهيأ عدداً من حركات الاضطراب الداخلي في بعض مناطق العراق، ومع ذلك استمر العنف ولكن في شكل عمليات إرهابية كالتفجيرات التي شهدتها بعض المناطق، ما يعني أن الحكومة لم تنجح في كل ما كانت تصبو اليه في تحقيق برنامجها السياسي بسبب الاضطرابات الأمنية في البلاد.

شهد مجلس النواب العراقي خلال الدورة الأولى محاولة استجواب وزير الدفاع عبدالقادر محمد العبيدي خلال الجلسة (٧٠) والأخيرة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى بيد ان ذلك لم يتحقق، ذلك بعدما قدم النائب حسين الفلوجي عضو قائمة التوافق العراقية طلباً موقع من ٢٧ عضواً الى هيئة الرئاسة مطالباً فيه باستجواب وزير الدفاع ذلك لمساءلته عن تردّي اوضاع وزارة الدفاع، بيد ان الطلب المذكور رد من جانب هيئة الرئاسة بدعوة عدم امكانية الانتقال الى مرحلة الاستجواب دفعة واحدة من دون المرور بطرح الموضوع للمناقشة العامة والسؤال، ثم بعد

ذلك اذا تطور الامر يتم الانتقال الى الاستجواب، لذلك جرت استضافة وزير الدفاع بجلسة سرية مصحوبة ببعض القيادات الامنية، ونتيجة لانسحاب اكثر من ٥ نواب من طلب الاستجواب الذي يشترط تقدم ٢٥ نائباً بالطلب جرى تحويله الى استضافة واعلن ان تكون الجلسة مغلقة وسرية لكي لا تؤثر على سير الخطة الامنية^(٤٨) وذلك يدل على تغير مواقف النواب وفقاً لمصالح كتلهم السياسية الامر الذي ادى الى اضعاف الدور الرقابي لمجلس النواب العراقي.

مارس مجلس النواب العراقي دوره الرقابي على الحكومة العراقية من خلال اجراء عدة استضافات لوزراء الدفاع والداخلية والامن الوطني ومستشارية الامن الوطني وكبار ضباط الاجهزة الامنية للاستيضاح ومناقشة حل المشكلة الأمنية في العراق وخطط الوزارات الامنية^(٤٩)، اذ بلغت ٨ استضافات، اذ كانت محاور الجلسات والنقاشات التي جرت مع وزير الدفاع عبدالقادر محمد جاسم ووزير الداخلية جواد البولاني تدور حول مناقشة ملف الوضع الامني في البلاد وتقديم خطة عمل وزارة الداخلية^(٥٠)، ومناقشة الوضع الامني في البصرة واستضافة وزير الدفاع في ١٢ أيار ٢٠٠٩ لشرح ملابسات الحادث الذي تعرض له موكب النائب عقيل عبدالحسين رئيس الكتلة الصدرية في محافظة البصرة^(٥١)، فضلاً عن استضافة القائد العام للقوات المسلحة ووزراء الدفاع والداخلية والامن الوطني لمناقشة الوضع الامني في ديالى^(٥٢)، ومناقشة اعضاء المجلس ايضاً بحضور وزير الداخلية حول مناقلة وزارة الداخلية لنقل مبلغ مالي من باب الرواتب الى باب التسليح والتجهيز^(٥٣)، فضلاً عن استضافة قيادة عمليات بغداد لمناقشة تطورات الوضع الامني في بغداد^(٥٤).

انتقد عدة نواب نتائج الاستضافات والاجتماعات التي عقدت بين اعضاء المجلس والوزراء والقادة الأمنيين، ولفت النواب في تصريحات صحفية لهم ان التصريحات الى ادلى بها القائمين على الملف الأمني لم تكن مقنعة، داعين الى زيادة الجهد الاستخباراتي والتنسيق بين الأجهزة الأمنية، اذ وصف رئيس الكتلة العربية المستقلة عبد مطلق الجبوري التوصيات التي خرجت بها تلك الاجتماعات بانها عمومية ولا تتلاءم مع جسامه الحدث الذي عقد من اجله^(٥٥).

كما اجري المجلس استضافة لرئيس الوزراء نوري المالكي في ١٢ أيار ٢٠٠٨ لمناقشة الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في البلاد، اذ أشار من خلالها نوري المالكي الى ضرورة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، موضحاً بعض الملاحظات حول الأوضاع الأمنية في العراق، مؤكداً على ممارسة السلطة التنفيذية حقها لحماية المواطنين بموجب الدستور واستهداف الخارجين عن القانون وذكر "ان أهم انجاز هو تشكيل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية على أسس مهنية وتقدم حقيقي في هذا المجال ونحن بحاجة إلى جهود أخرى إلا انه تم حسم



العديد من المشاكل في هذا الصدد حيث تحسن أداء الجيش بشكل كبير وهناك نجاحات كبيرة على الأرض على الرغم من بعض الخلل الذي نعمل بجدية للقضاء عليه"، وبين أن الاحتقان الطائفي وعدم الاستقرار الأمني كان عائقاً كبيراً في التقدم الاقتصادي في العراق، وأبدى دعم مجلس الوزراء عن تعويض المتضررين واستعداد السلطة التنفيذية بتخصيص ميزانية كاملة لذلك الشأن (٥٦).

مما تقدم نستنتج بأن حكومة الوحدة الوطنية على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها من أجل الحفاظ على استقرار الأوضاع الأمنية إلا أنها لم تتمكن من السيطرة على زمام الأمور بشكل تام لأنها كانت تعاني من معوقات ومشاكل كثيرة واجهتها منها انتشار الجماعات المسلحة بمختلف عناصرها منها تنظيم القاعدة والحركة الإسلامية لمجاهدي العراق وغيرها، فضلاً عن عدم الانسجام بين الحكومة نفسها، والصراعات الحزبية من أجل الاستحواذ على السلطة على الرغم من طرح المشاريع الحكومية لحل تلك المشكلات منها المصالحة الوطنية بيد أنها بقيت حبراً على ورق، فضلاً عن الصعوبات الاقتصادية والخدمية والولاءات الدينية والسياسية والتدخلات الخارجية وغيرها من المشكلات الأخرى التي عانت منها الحكومة العراقية أدت إلى عدم سيطرتها على تلك الأوضاع.

الخاتمة

أظهرت نتائج البحث أن حكومة نوري المالكي، على الرغم من محاولاتها المستمرة لتحقيق الأمن والمصالحة الوطنية خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٠٦، واجهت تحديات كبيرة نتيجة العنف الطائفي، الانقسامات السياسية، ضعف التنسيق بين الأجهزة الحكومية، وتدخلات القوى الخارجية، وأسهم انسحاب بعض الكتل السياسية ومحدودية التعاون بين الأطراف المختلفة في إعاقة نجاح المشاريع الحكومية، بما في ذلك المصالحة الوطنية وخطط الأمن في بغداد، كما برز دور مجلس النواب الرقابي من خلال الاستضافات والمناقشات والتوصيات، لكنه تأثر بالانقسامات السياسية والمصالح الحزبية، مما حد من فعاليته في تطبيق السياسات الأمنية وتحقيق الاستقرار الشامل، وقد توصلت الدراسة لعدة استنتاجات وتوصيات منها:

١- أظهرت مداولات مجلس النواب للمدة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ تركيزاً واضحاً على القضايا الأمنية بوصفها التحدي الأكبر أمام مؤسسات الدولة.

٢- مجلس النواب العراقي مارس دوراً رقابياً مهماً، لكنه لم يتمكن من فرض حلول كاملة بسبب الانقسامات الحزبية والمصالح السياسية، وكشفت النقاشات عن ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية، وذلك ما انعكس سلباً على الاستجابة الميدانية للأحداث.

٣- بيّنت الجلسات المتكررة وجود قصور في أداء وزارتي الدفاع والداخلية، لاسيما في مجالات القيادة والسيطرة وتنفيذ الخطط الأمنية، كما أثبتت المناقشات غياب رؤية أمنية موحدة داخل المجلس.

التوصيات:

١- تعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتفعيل دور الرقابة وتحقيق السياسات الأمنية بفعالية أكبر، وتوحيد المواقف النيابية بشأن الملف الأمني لتقليل تشتت القرارات.

٢- تفعيل الاستجابات الدورية للقيادات الأمنية داخل المجلس.

٣- تطوير آليات لمكافحة الفساد وتعزيز كفاءة الأجهزة الأمنية لتقليل العنف الطائفي وتحقيق الاستقرار.

٤- التركيز على تقييم الخطط الأمنية قبل إقرارها داخل المجلس، واعتماد آليات تنسيق ثابتة بين اللجان المختصة في المجلس.

الهوامش

(١) نوري المالكي: ولد عام ١٩٥٠ في محافظة صلاح الدين، وهو سياسي عراقي شغل منصب رئيس الوزراء خلال (٢٠٠٦-٢٠١٤)، ينتمي الى حزب الدعوة الإسلامية، برز بدوره في إدارة السياسية الأمنية والمصالحة الوطنية بعد سقوط النظام السابق. للمزيد ينظر: شفيق عبدالرزاق السامرائي، نوري المالكي ٢٠٠٦-٢٠١٤ سنوات الفشل والفساد الإداري والمالي، دار المعتز، بغداد، ٢٠١٤، صفحات متعددة.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٣) المجموعة الوثائقية لمجلس النواب العراقي خلال الدورة الأولى ٢٠٠٦-٢٠١٠.

(٤) نجلاء مهدي شريف، أزمة الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص ١٥٧-١٥٨؛ مثني فائق مرعي، مسار المصالحة الوطنية في العراق: المتطلبات والتحديات، مجلة النهرين للدراسات الاستراتيجية، جامعة النهرين، بغداد، العدد ٦، ٢٠١٨، ص ٥٢.

(٥) محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (١٦) في ٢٥/٦/٢٠٠٦؛ محضر جلسة رقم (١٧) في ٢٦/٦/٢٠٠٦؛ محضر جلسة رقم (٢٠)، في ٣/٧/٢٠٠٦.

(٦) محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (١٦) في ٢٥/٦/٢٠٠٦.

(٧) محضر جلسة رقم (٢٢) في ١٢/٧/٢٠٠٦.

(٨) نقلاً عن: ياسين مجيد، الثمان الصعبة عهد نوري المالكي ٢٠٠٦-٢٠١٤، العارف للمطبوعات، النجف-بيروت، د.ت، ص ٥٤.

(٩) محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (١٧) في ٢٦/٦/٢٠٠٦.

(١٠) محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (١٦)، في ٣/٧/٢٠٠٦؛ محضر جلسة رقم (١٧) في ٢٦/٦/٢٠٠٦.

(١١) محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٢٢) في ١٢/٧/٢٠٠٦.

(١٢) جريدة الصباح، العدد ٧٣٩، في ٥/١/٢٠٠٦.



- (١٣) محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٢١) في ٢٠٠٦/٧/١١.
- (١٤) للمزيد ينظر: محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٤٦) في ٢٠٠٧/٧/٢٢؛ خيرى عبد الرزاق، وستار جبار الجابري، المصالحة الوطنية في العراق، دراسات سياسية، العدد ١٤، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٥.
- (١٥) احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية... الافاق المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، دت، ص ٩.
- (١٦) شفيق عبدالرزاق السامرائي، المصدر السابق، ص ٦٠.
- (١٧) صلاح نوري عبدالحسن، التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في تأثير المؤسسات المالية الدولية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٩، ص ٢٤٥.
- (١٨) سوسن إسماعيل العساف، العلاقات العراقية-الأمريكية: توازنات ما بعد الانسحاب، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١١، ص ٨-٩.
- (١٩) صلاح نوري عبد الحسن، المصدر السابق، ص ٢٤٦.
- (٢٠) الاجتماع التاسع لوزراء خارجية دول الجوار، الذي عقد في طهران في ٨ تموز ٢٠٠٦ والذي دعا فيه البيان الختامي الى دعم الحكومة العراقية من اجل إقرار الامن والسلام وانهاء العنف، فضلاً عن التأييد الكامل لمشروع المصالحة الوطنية، وضرورة انضمام جميع الفصائل العراقية الى العملية السياسية، فضلاً عن التأكيد على جهود الحكومة العراقية في مكافحة الإرهاب، ومؤتمر الوفاق الوطني العراقي الذي عقد برئاسة عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية في تشرين الثاني ٢٠٠٦، بعدما التقى رئيس المجلس محمود المشداني مع المندوب الدائم لجامعة الدول العربية في بغداد السفير مختار لماني، لعقد المؤتمر وسبل انجازه، والذي شارك فيه اكثر من ٦٠ شخصية عراقية من مختلف المكونات، والقوى والأحزاب السياسية. للمزيد ينظر: المجموعة الوثائقية للدورة الانتخابية الأولى ٢٠٠٦-٢٠١٠؛ شبكة المعلومات الدولية الانترنت، وكالة الانباء الكويتية كونا، تقرير عن اهم الاحداث الخليجية التي جرت عام ٢٠٠٦ <https://www.kuna.net.kw/> تم زيارة الموقع في ١٦/٥/٢٠٢٤ في تمام الساعة ٨:٥٧ صباحاً
- (٢١) محمود المشداني: محمود داود سلمان موسى زهير المشداني، من اهالي الكاظمية، تخرج ملازم اول طبيب، ثم اصبح رائد في الجيش العراقي، القى القبض عليه في الحرب العراقية-الايروانية عام ١٩٨٠ وحوكم وسجن لمدة سنتين بتهمة الانتماء لتنظيم اسلامي، ثم مارس مهنة الطب مبتعداً عن العمل السياسي، وفي عام ١٩٩٨ اتصل بالجماعة الإسلامية في كردستان، وفي عام ٢٠٠٠ حكم بالإعدام ثم خفف الى ١٥ سنة، ثم خرج في عام العفو قبل نهاية حكم النظام السابق عام ٢٠٠٣، ساهم في انشاء الهيئة العليا للدعوة والإرشاد، وكان مسؤولاً عن المكتب السياسي، ثم اسهم في تأسيس مجلس الحوار الوطني فضلاً عن المساهمة في تكوين جبهة التوافق العراقية، ثم تولى رئاسة مجلس النواب العراقي عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٩، وشارك في انتخابات ٢٠١٠ ضمن تحالف قاده جواد البولاني وزير الداخلية في حكومة نوري المالكي. محضر جلسة رقم (١)، في ٢٠٠٦/٤/٢٢؛ حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، بيروت - النجف، ٢٠١٣، ص ٥٧٠-٥٧١.
- (٢٢) المجموعة الوثائقية خلال الدورة الانتخابية الأولى ٢٠٠٦-٢٠١٠؛ محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٤٨) في ٢٠٠٦/١١/٧.
- (٢٣) المجموعة الوثائقية للدورة الانتخابية الأولى ٢٠٠٦-٢٠١٠.
- (٢٤) نقلاً عن: جريدة الصباح، العدد ٧٤٠، في ١/٧/٢٠٠٦.

(٢٥) عبدالقادر محمد العبيدي: ولد في بغداد عام ١٩٤٧، وهو عسكري وسياسي، تخرج من الكلية العسكرية العراقية، شغل عدة مناصب في الجيش قبل عام ٢٠٠٣، ومن بعدها عاد الى العمل الحكومي وتولى وزارة الدفاع بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٠ خلال مدة حكم نوري المالكي الأولى، وعرف بموقفه الداعم لإعادة بناء الجيش العراقي بعيداً عن الانقسامات. للمزيد ينظر: إبراهيم العلاف، رجال في تاريخ العراق المعاصر، دار ابن الاثير، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠١٥.

(٢٦) جواد كاظم البولاني:

(٢٧) محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٥١) في ١٢/١١/٢٠٠٦.

(٢٨) الأمم المتحدة، مجلس الامن الدولي، القرار رقم ١٢٦ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٧، S/RES/126 .

(٢٩) مجموعة باحثين، المصالحة الوطنية الحلول والافاق، لجنة التنسيق للمنظمات غير الحكومية، مطبعة الطباع، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٠.

(٣٠) شفيق عبدالرزاق السامرائي، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٣١) الأمم المتحدة، مجلس الامن الدولي، القرار رقم ٣٩٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٣٠، S/RES/393 ؛

ياسين مجيد، المصدر السابق، ص ١١٩-١٢٥؛ جريدة القبس الكويتية، العدد ٦٣٦، في ٢٥/١١/٢٠١١.

(٣٢) برهم صالح: ولد في السليمانية عام ١٩٦٠، وهو سياسي كردي عراقي، عد من ابرز قيادات الاتحاد

الوطني الكردستاني، تولى عدة مناصب مهمة في الحكومة العراقية وفي إقليم كردستان، منها رئيس الوزراء

العراقي، رئيس حكومة إقليم كردستان، انتخب رئيساً لجمهورية العراق عام ٢٠١٨، وعرف بمواقفه الداعية للتوازن

السياسي والإصلاح الإداري. للمزيد ينظر: مركز البيان للدراسات والتخطيط، القيادات السياسية في العراق بعد

٢٠٠٣، بغداد، ٢٠٢٠.

(٣٣) محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (١٦) في ١٥/٤/٢٠٠٧.

(٣٤) مركز حمورابي، التقرير الاستراتيجي العراقي عام ٢٠٠٨، مركز بحوث حمورابي، ٢٠٠٨، ص ٦٠.

(٣٥) للمزيد ينظر: جريدة الصباح، العدد ١٠٤١، في ١٤/٢/٢٠٠٧.

(٣٦) للمزيد ينظر: محاضر مجلس النواب، محضر جلسة (٦٤) في ٢٥/١/٢٠٠٧؛ جريدة العرب العالمية

(لندن)، العدد ٧٦٠٥، في ١٠/١/٢٠٠٧؛ جريدة البيئة، العدد ٣٦٨، في ٢٥/٢/٢٠٠٧.

(٣٧) محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٦٤) في ٢٥/١/٢٠٠٧.

(٣٨) الأمم المتحدة، مجلس الامن الدولي، القرار رقم ١٢٦ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٧، S/RES/126 .

(٣٩) شفيق عبدالرزاق السامرائي، المصدر السابق، ص ١١٧.

(٤٠) جريدة الزمان، العدد ٢٦٣٨، في ٨/٣/٢٠٠٧؛ جريدة طريق الشعب، العدد ١٢٤، في ٦/٣/٢٠٠٧.

(٤١) جريدة البيئة، العدد ٣٦٨، في ٢٥/٢/٢٠٠٧.

(٤٢) شفيق عبدالرزاق السامرائي، المصدر السابق، ص ١٤٣-١٤٤.

(٤٣) محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٤٥) في ٢١/٧/٢٠٠٧؛ محضر جلسة رقم (٤٧) في

٢٣/٧/٢٠٠٧؛ محضر جلسة رقم (٥٠) في ٢٦/٧/٢٠٠٧.

(٤٤) محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (١) في ٤/٩/٢٠٠٧.

(٤٥) محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٣) في ٦/٩/٢٠٠٧.

(٤٦) للمزيد عن تلك المجالس ينظر: محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٥) في ١٠/٩/٢٠٠٧؛ جريدة

الزمان، العدد ٢٦٣٨، في ٨/٣/٢٠٠٧؛ ياسين مجيد، المصدر السابق، ص ١٦٧-١٦٨.

(٤٧) للمزيد ينظر: محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٥) في ١٠/٩/٢٠٠٧.



(٤٨) محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٧٠) في ٢٠٠٧/٢/٨؛ غسان شاكر محسن ابو طبيخ، الاستجواب كوسيلة للرقابة البرلمانية، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٧، ص ٧٣؛ رغد نصيف جاسم وبدرية صالح عبدالله، الرقابة البرلمانية على الاداء الحكومي في العراق خلال الدورات الانتخابية الثلاث ٢٠٠٦-٢٠١٨، مجلة دراسات دولية، العدد ٨٠، دت، ص ٢٠٠.

(٤٩) الدائرة الإعلامية، انجازات مجلس النواب العراقي ٢٠٠٦، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٣٠-٣٨؛ الدائرة الإعلامية، انجازات مجلس النواب العراقي ٢٠٠٧، بغداد، ٢٠١٤، ص ٤٢؛ الدائرة الإعلامية، انجازات مجلس النواب العراقي ٢٠٠٩، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٠-٣٧؛ محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٢٣) في ٢٠٠٦/٧/١٣ ومحضر جلسة رقم (٢٩) في ٢٠٠٦/٧/٣٠ ومحضر جلسة رقم (٣٤) في ٢٠٠٧/١٢/٣٠ ومحضر جلسة رقم (٧٠) في ٢٠٠٧/٢/٨ ومحضر جلسة رقم (٢٤) في ٢٠٠٩/٦/٢٧.

(٥٠) للمزيد ينظر: محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٢٣) في ٢٠٠٦/٧/١٣؛ محضر جلسة رقم (٢٩) في ٢٠٠٦/٧/٣٠؛ محضر جلسة رقم (٥١) في ٢٠٠٦/١١/١٢؛ محضر جلسة رقم (٧٠) في ٢٠٠٧/٢/٨؛ محضر جلسة رقم (١٤) في ٢٠٠٩/٥/١٨.

(٥١) للمزيد ينظر: محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (١٠) في ٢٠٠٩/٥/١٢.

(٥٢) للمزيد ينظر: محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٢٥) في ٢٠٠٧/٥/١٢.

(٥٣) للمزيد ينظر: محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٣٤) المفتوحة في ٢٠٠٧/١٢/٣٠.

(٥٤) للمزيد ينظر: محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (٢٤) في ٢٠٠٩/٦/٢٧.

(٥٥) جريدة الصباح، العدد ١٧٥٠، في ٢٣/٨/٢٠٠٩.

(٥٦) محاضر مجلس النواب، محضر جلسة رقم (١٧) في ٢٠٠٨/٥/١٢.

المصادر

أولاً: وثائق مجلس النواب العراقي

أ-محاضر جلسات مجلس النواب

- ١.محضر جلسة رقم (١)، في ٢٠٠٦/٤/٢٢.
- ٢.محضر جلسة رقم (١٦) في ٢٠٠٦/٦/٢٥.
- ٣.محضر جلسة رقم (١٧) في ٢٠٠٦/٦/٢٦.
- ٤.محضر جلسة رقم (٢٠)، في ٢٠٠٦/٧/٣.
- ٥.محضر جلسة رقم (١٦)، في ٢٠٠٦/٧/٣.
- ٦.محضر جلسة رقم (٢١) في ٢٠٠٦/٧/١١.
- ٧.محضر جلسة رقم (٢٢) في ٢٠٠٦/٧/١٢.
- ٨.محضر جلسة رقم (٢٣) في ٢٠٠٦/٧/١٣.
- ٩.محضر جلسة رقم (٢٩) في ٢٠٠٦/٧/٣٠.
- ١٠.محضر جلسة رقم (٤٨) في ٢٠٠٦/١١/٧.
- ١١.محضر جلسة رقم (٥١) في ٢٠٠٦/١١/١٢.
- ١٢.محضر جلسة (٦٤) في ٢٠٠٧/١/٢٥.
- ١٣.محضر جلسة رقم (٧٠) في ٢٠٠٧/٢/٨.
- ١٤.محضر جلسة رقم (١٦) في ٢٠٠٧/٠٤/١٥.
- ١٥.محضر جلسة رقم (٢٥) في ٢٠٠٧/٥/١٢.



١٦. محضر جلسة رقم (٤٥) في ٢١/٧/٢٠٠٧.
١٧. محضر جلسة رقم (٤٦) في ٢٢/٧/٢٠٠٧.
١٨. محضر جلسة رقم (٤٧) في ٢٣/٧/٢٠٠٧.
١٩. محضر جلسة رقم (٥٠) في ٢٦/٧/٢٠٠٧.
٢٠. محضر جلسة رقم (١) في ٤/٩/٢٠٠٧.
٢١. محضر جلسة رقم (٣) في ٦/٩/٢٠٠٧.
٢٢. محضر جلسة رقم (٥) في ١٠/٩/٢٠٠٧.
٢٣. محضر جلسة رقم (٣٤) في ٣٠/١٢/٢٠٠٧.
٢٤. محضر جلسة رقم (١٧) في ١٢/٥/٢٠٠٨.
٢٥. محضر جلسة رقم (١٠) في ١٢/٥/٢٠٠٩.
٢٦. محضر جلسة رقم (١٤) في ١٨/٥/٢٠٠٩.
٢٧. محضر جلسة رقم (٢٤) في ٢٧/٦/٢٠٠٩.

ب- المجموعة الوثائقية ومنشورات الدائرة الإعلامية-مجلس النواب

١. المجموعة الوثائقية لمجلس النواب العراقي خلال الدورة الأولى ٢٠٠٦-٢٠١٠.
٢. الدائرة الإعلامية، انجازات مجلس النواب العراقي ٢٠٠٦، بغداد، ٢٠٠٨.
٣. _____، انجازات مجلس النواب العراقي ٢٠٠٧، بغداد، ٢٠١٤.
٤. _____، انجازات مجلس النواب العراقي ٢٠٠٩، بغداد، ٢٠١٠.

ثانياً: قرارات مجلس الامن الدولي

١. الأمم المتحدة، مجلس الامن الدولي، القرار رقم ١٢٦ الصادر بتاريخ ٧/٣/٢٠٠٧، S/RES/126.
٢. الأمم المتحدة، مجلس الامن الدولي، القرار رقم ٣٩٣ الصادر بتاريخ ٣٠/٧/٢٠٠٩، S/RES/393.

ثالثاً: الكتب العربية والعربية

١. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، بيروت - النجف، ٢٠١٣.
٢. سوسن إسماعيل العساف، العلاقات العراقية-الامريكية: توازنات ما بعد الانسحاب، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١١.
٣. شفيق عبدالرزاق السامرائي، نوري المالكي ٢٠٠٦-٢٠١٤ سنوات الفشل والفساد الإداري والمالي، دار المعتز، بغداد، ٢٠١٤.
٤. غسان شاكر محسن ابو طيخ، الاستجواب كوسيلة للرقابة البرلمانية، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٧.
٥. مجموعة باحثين، المصالحة الوطنية الحلول والافاق، لجنة التنسيق للمنظمات غير الحكومية، مطبعة الطباع، بغداد، ٢٠٠٩.

٦. مركز حمورابي، التقرير الاستراتيجي العراقي عام ٢٠٠٨، مركز بحوث حمورابي، ٢٠٠٨.
٧. مركز البيان للدراسات والتخطيط، القيادات السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، بغداد، ٢٠٢٠.
٨. ياسين مجيد، الثمان الصعبة عهد نوري المالكي ٢٠٠٦-٢٠١٤، العارف للمطبوعات، النجف-بيروت، د.ت.

رابعاً: الرسائل والاطاريح

١. صلاح نوري عبدالحسن، التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في تأثير المؤسسات المالية الدولية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٩.

٢. نجلاء مهدي شريف، أزمة الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢.

خامساً: البحوث المنشورة

١. احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية... الافاق المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، د.ت.
٢. انتوني كوردسمان، اتجاهات العنف والإصابات المدنية في العراق ٢٠٠٥-٢٠٠٩، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٦٤، ٢٠٠٩.
٣. خيرى عبد الرزاق، وستار جبار الجابري، المصالحة الوطنية في العراق، دراسات سياسية، العدد ١٤، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩.
٤. رغد نصيف جاسم وبدرية صالح عبدالله، الرقابة البرلمانية على الاداء الحكومي في العراق خلال الدورات الانتخابية الثلاث ٢٠٠٦-٢٠١٨، مجلة دراسات دولية، العدد ٨٠، د.ت.
٥. مثنى فائق مرعي، مسار المصالحة الوطنية في العراق: المتطلبات والتحديات، مجلة النهرين للدراسات الاستراتيجية، جامعة النهرين، بغداد، العدد ٦، ٢٠١٨.

سادساً: الصحف

١. جريدة البينة، العدد ٣٦٨، في ٢٥/٢/٢٠٠٧.
٢. جريدة الزمان، العدد ٢٦٣٨، في ٨/٣/٢٠٠٧.
٣. جريدة الصباح، العدد ١٠٤١، في ١٤/٢/٢٠٠٧.
٤. جريدة الصباح، العدد ١٧٥٠، في ٢٣/٨/٢٠٠٩.
٥. جريدة الصباح، العدد ٧٣٩، في ٥/١/٢٠٠٦.
٦. جريدة الصباح، العدد ٧٤٠، في ٧/١/٢٠٠٦.
٧. جريدة العرب العالمية (لندن)، العدد ٧٦٠٥، في ١٠/١/٢٠٠٧.
٨. جريدة القبس الكويتية، العدد ٦٣٦، في ٢٥/١١/٢٠١١.
٩. جريدة طريق الشعب، العدد ١٢٤، في ٦/٣/٢٠٠٧.

سابعاً: مواقع الانترنت

١. شبكة المعلومات الدولية الانترنت، وكالة الانباء الكويتية كونا، تقرير عن اهم الاحداث الخليجية التي جرت عام ٢٠٠٦ <https://www.kuna.net.kw> تم زيارة الموقع في ١٦/٥/٢٠٢٤ في تمام الساعة ٨:٥٧ صباحاً

Sources

First: Documents of the Iraqi Council of Representatives

- ##### A. Minutes of Council Sessions
- 1.Minutes of Session No. (16) on 25/6/2006
 - 2.Minutes of Session No. (17) on 26/6/2006
 - 3.Minutes of Session No. (20) on 3/7/2006
 - 4.Minutes of Session No. (16) on 3/7/2006
 - 5.Minutes of Session No. (21) on 11/7/2006
 - 6.Minutes of Session No. (22) on 12/7/2006
 - 7.Minutes of Session No. (23) on 13/7/2006
 - 8.Minutes of Session No. (29) on 30/7/2006



- 9.Minutes of Session No. (48) on 7/11/2006
- 10.Minutes of Session No. (51) on 12/11/2006
- 11.Minutes of Session No. (64) on 25/1/2007
- 12.Minutes of Session No. (70) on 8/2/2007
- 13.Minutes of Session No. (16) on 15/4/2007
- 14.Minutes of Session No. (25) on 12/5/2007
- 15.Minutes of Session No. (45) on 21/7/2007
- 16.Minutes of Session No. (46) on 22/7/2007
- 17.Minutes of Session No. (47) on 23/7/2007
- 18.Minutes of Session No. (50) on 26/7/2007
- 19.Minutes of Session No. (1) on 4/9/2007
- 20.Minutes of Session No. (3) on 6/9/2007
- 21.Minutes of Session No. (5) on 10/9/2007
- 22.Minutes of Session No. (34) on 30/12/2007
- 23.Minutes of Session No. (17) on 12/5/2008
- 24.Minutes of Session No. (10) on 12/5/2009
- 25.Minutes of Session No. (14) on 18/5/2009
- 26.Minutes of Session No. (24) on 27/6/2009

B. Documentary Collection and Publications of the Media Department – Council of Representatives

- 1.Hassan Latif Al-Zubaidi, Encyclopedia of Iraqi Politics, Beirut–Najaf, 2013.
- 2.Documentary Collection of the Iraqi Council of Representatives during the First Session 2006-2010
- 3.Media Department, Achievements of the Iraqi Council of Representatives 2006, Baghdad, 2008
- 4._____, Achievements of the Iraqi Council of Representatives 2007, Baghdad, 2014
- 5._____, Achievements of the Iraqi Council of Representatives 2009, Baghdad, 2010

Second: United Nations Security Council Resolutions

1. United Nations, Security Council, Resolution No. 126 issued on 7/3/2007, S/RES/126
2. United Nations, Security Council, Resolution No. 393 issued on 30/7/2009, S/RES/393

Third: Arabic and Translated Books

- 1.Sawsan Ismail Al-Assaf, Iraqi-American Relations: Post-Withdrawal Balances, Al-Jazeera Center for Studies, Doha, 2011
- 2.Shafiq Abdul-Razzaq Al-Samarrai, Nouri Al-Maliki 2006-2014: Years of Administrative and Financial Failure and Corruption, Al-Mu'taz House, Baghdad, 2014
- 3.Ghassan Shaker Mohsen Abu Tbeikh, Interrogation as a Means of Parliamentary Oversight: A Comparative Study, New University Press, Alexandria, 2017
- 4.Group of Researchers, National Reconciliation: Solutions and Prospects, Coordination Committee for NGOs, Al-Taba'a Press, Baghdad, 2009
- 5.Hammurabi Center, Iraqi Strategic Report 2008, Hammurabi Research Center, 2008
- 6.Al-Bayan Center for Studies and Planning, Political Leaderships in Iraq after 2003, Baghdad, 2020.
- 7.Yassin Majid, The Difficult Eight: The Era of Nouri Al-Maliki 2006-2014, Al-Aref Publications, Najaf-Beirut, n.d.

Fourth: Theses and Dissertations

- 1.Salah Nouri Abdulhassan, Democratic Transition in Iraq after 2003: A Study on the Impact of International Financial Institutions, Unpublished PhD Thesis, University of Baghdad, College of Political Science, 2019.

2.Najlaa Mahdi Sharif, The Crisis of Governance in Iraq after 2003, unpublished Master's thesis, University of Baghdad, College of Political Science, 2012.

Fifth: Published Research

1.Ahmed Fadil Jassim Dawood, Social Instability in Iraq after 2003: An Analytical Study on Societal Challenges and Future Prospects, Political and International Journal, n.d.

2.Anthony Cordesman, Trends of Violence and Civilian Casualties in Iraq 2005-2009, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue 364, 2009

3.Khairi Abdul-Razzaq & Westar Jabbar Al-Jabiri, National Reconciliation in Iraq, Political Studies, Issue 14, Bayt Al-Hikma, Baghdad, 2009

4.Raghad Nassif Jassim & Badriya Saleh Abdullah, Parliamentary Oversight of Government Performance in Iraq during the Three Electoral Terms 2006-2018, International Studies Journal, Issue 80, n.d.

5.Najlaa Mahdi Sharif, Previous Source, pp. 157-158; Muthanna Faiq Mar'i, The Path of National Reconciliation in Iraq: Requirements and Challenges, Al-Nahrain Journal of Strategic Studies, Al-Nahrain University, Baghdad, Issue 6, 2018

Sixth: Newspapers

1.Al-Binaa Newspaper, Issue 368, 25/2/2007

2.Al-Zaman Newspaper, Issue 2638, 8/3/2007

3.Al-Sabah Newspaper, Issue 1041, 14/2/2007

4.Al-Sabah Newspaper, Issue 1750, 23/8/2009

5.Al-Sabah Newspaper, Issue 739, 5/1/2006

6.Al-Sabah Newspaper, Issue 740, 7/1/2006

7.Al-Arab International (London), Issue 7605, 10/1/2007

8.Al-Qabas (Kuwait) Newspaper, Issue 636, 25/11/2011

9.Tareeq Al-Shaab Newspaper, Issue 124, 6/3/2007

Seventh: Internet Sites

1.International Information Network, Kuwait News Agency (KUNA), Report on the Most Important Gulf Events in 2006, <https://www.kuna.net.kw/> , Accessed on 16/5/2024 at 8:57 AM

